

حوار

الرئيس التنفيذي للشركة وليد الثاقب:

ربع مليار دولار استثمارات «الخليجية المغاربية القابضة» الحالية والمتوقع تنفيذها العام الحالي



وليد الثاقب

معظم هذه الدول إما أنها ليس لديها سوق للأوراق المالية أو أنها حديثة عهد بسوق الأوراق المالية وفيها عدد قليل من الشركات المدرجة. لذا كان تأثير الاقتصاد بالبورصة محدوداً أو معدوماً، وهذا أدى إلى تلافى حدوث أزمة كالتى حدثت في أسواق المال عالمياً ومحلياً في الكويت. وحول توقيت الإدراج في البورصة، أشار الثاقب إلى أن الوقت مناسب للإدراج في البورصة وسيكون بالتأكيد في مصلحة الشركة والمساهمين وهو يمثل نقلة نوعية للشركة من حيث خضوعها لرقابة وتعليمات السوق وهو ما يكسبنا المزيد من المصداقية في التعامل مع الجهات المختلفة من بنوك وموردين ومقاولين وغير ذلك. أما بالنسبة لوضع البورصة وهبوطها وعدم استقرارها فذلك أمر آخر، ويعتمد بشكل أساسي على العرض والطلب. ولفت إلى أن الإدراج في البورصة سوف للمستثمرين والمساهمين الحاليين المزيد من خيارات التنازل التي تعطيه المزيد من الطمأنينة والراحة في التعامل مع الشركة. وفي نفس الوقت يتيح للشركة انتشاراً أكبر ضمن قاعدة ملاك أو مستثمرين أكبر وأوسع. وفي العموم فإن إدراج الشركة في السوق المالي سيعزز الثقة بالشركة ويعزز مكانتها المالية والاستثمارية. وفيما يلي التفاصيل:

عمر راشد
كشف الرئيس التنفيذي في الشركة الخليجية المغاربية القابضة وليد الثاقب عن قيام الشركة بتنفيذ استثمارات حالية ومتوقعة خلال العام الحالي بقيمة ربع مليار دولار. لافتاً إلى أن الشركة تسعى لاقتناص الفرص الاستثمارية القادرة على تحقيق عوائد جيدة لمساهميها. وقال الثاقب في حوار صحافي أن الشركة خالية من أي التزامات أو فروض تجاه البنوك المحلية. وأن تمويل مشاريع الشركة الحالية تعتمد بشكل رئيسي على رأسمالها وقوة أصولها التشغيلية. مضيفاً أن الشركة بصدد تنفيذ مشاريع جديدة في ليبيا وسورية. موضحاً أن الشركة تخطط للاستثمار في السوق الجزائري. وذكر أن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية تحتاج للقليل من الجديدة لدى السلطين التنفيذية والتشريعية. وأنه يجب أن تكون هناك خطة طويلة الأجل ولتكن 25 سنة ومعتمدة من السلطين وليس المطلوب خطة ردود فعل والخطة طويلة الأجل موجودة فعلاً أعدتها بلدية الكويت وتسمى المخطط الهيكلي لدولة الكويت ولكنها لم تعتمد رسمياً منذ فترة طويلة. وقال إن مشاريع الشركة هي مشاريع كبرى وأساسية ولم تتأثر بالأزمة المالية العالمية. نظراً لكون الأسواق التي نشطت بها هي بالأساس أسواق ذات اقتصادات شبه مغلقة وبالتالي فإن تأثير هذه الأسواق بالأزمة كان محدوداً. وقال إن اختيار القطاع المصرفي في دول المغرب العربي غير مرتبط بقوة بالأسواق العالمية ولم يتأثر بالأزمة الائتمانية العالمية. في حين أن

السوق وهو ما يكسبنا المزيد من المصداقية في التعامل مع الجهات المختلفة من بنوك وموردين ومقاولين وغير ذلك. أما بالنسبة لوضع البورصة وهبوطها وعدم استقرارها فذلك أمر آخر، ويعتمد بشكل أساسي على العرض والطلب.

جاذبية العمل

ما الذي جذبكم إلى الاستثمار في أسواق المغرب العربي، وماذا؟ في الحقيقة نحن كنا من أوائل الشركات الكويتية وربما الخليجية التي تخصصت في الاستثمارات العقارية وتطوير المشاريع في دول المغرب العربي، وقد جاء تأسيس شركة متخصصة في هذا المجال بعد دراسة مستفيضة لاقتصادات هذه الدول والاتجاهات المستقبلية لأسواقها. ونحن بفضل من الله وبعد أكثر من أربع سنوات على عملنا في أسواق دول المغرب العربي أصبحنا على دراية تامة بها ونحننا في صياغة تحالفات استراتيجية مع أطراف فاعلة في كل دولة من دول المنطقة. إضافة إلى تأسيسنا شركات تابعة فيها. ونحن فخر بكوننا استطعنا اختراق هذه الأسواق المحلية بمشاريع كبيرة وتمتيزة يجري العمل فيها حالياً.

الإدراج في البورصة

سوف يتم إدراج الشركة في سوق الكويت للأوراق المالية في 23 مارس 2010، لماذا، وما هي استراتيجيتكم؟ لقد حصلنا بالفعل على موافقة هيئة السوق في سوق الكويت للأوراق المالية للإدراج في السوق، وقد تم تحديد يوم الثلاثاء الموافق 23 مارس المقبل موعداً لبدء التداول في أسهم الشركة في السوق الرسمي. ومن خلال الإدراج يمكن القول إننا نكون قد دخلنا مرحلة جديدة من عمل الشركة، وهي مرحلة ستشهد بإذن الله توسعاً في الأنشطة والمشاريع، وزيادة في العوائد والأرباح، إذ يعد الإدراج في سوق الكويت للأوراق المالية نقطة مفصلية تعكس توجهها استراتيجياً للشركة ورؤية مجلس الإدارة في التوسع المستمر وتوفير خيارات تخارج استراتيجية متنوعة للمستثمرين. ما الفائدة التي ستعود على الشركة وعلى المستثمرين فيها من الإدراج في البورصة؟ يوفر إدراج الشركة في البورصة للمستثمرين والمساهمين الحاليين المزيد من خيارات التنازل التي تعطيه المزيد من الطمأنينة والراحة في التعامل مع الشركة. وفي نفس الوقت يتيح للشركة انتشاراً أكبر ضمن قاعدة ملاك أو مستثمرين أكبر وأوسع. وفي العموم فإن إدراج الشركة في السوق المالي سيعزز الثقة بالشركة ويعزز مكانتها المالية والاستثمارية.

كيف كانت نتائج العام الماضي المالية، وما الوضع المالي للشركة؟ حققت «الخليجية المغاربية القابضة» بفضل الله السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009 صافي أرباح بقيمة 1,200 مليون دينار، في حين تتجاوز قيمة أصولها 20 مليون دينار، وتبلغ حقوق المساهمين 19,312 مليون دينار، وقد بلغت ربحية السهم 8 فلوس. هذا مع العلم بأن الشركة ستعد في جني ثمرات استثماراتها العقارية المتنوعة خلال العام الحالي الذي سيشهد البدء في تسويق وبيع وحدات مشروعين من مشاريع الشركة في كل من المغرب وليبيا. ما أهم المشاريع الحالية للشركة؟ لدينا عدة مشروعات كبرى قائمة حالياً يجري العمل على تنفيذها وإتمامها، وهي مشروع جزرور في الجماهيرية الليبية، ومشروع دريم السباحي في المملكة المغربية، ومشروع ضاحية كازابلانكا في الجمهورية العربية السورية، وهي كلها مشاريع كبرى راقية سأعطيكم تفصيلاً عن كل منها، يقع مشروع جزرور الرقي في العاصمة الليبية طرابلس، حيث تملكه وتديره الشركة الليبية للتجارة العامة - وهي إحدى الشركات التابعة للشركة للخليجية المغربية - وقد بدأ العمل به في الربع الثالث من عام 2008 برأسمال يبلغ حوالي 40 مليون دولار. وهو عبارة عن مجمع استثماري وتجاري وسكني متكامل يجري بناؤه في منطقة جزرور التي تعتبر من الأحياء الراقية المطلة على البحر الأبيض المتوسط. ومن المتوقع أن يشهد المشروع، الذي ينتهي العمل به في الربع الثالث من عام 2011، إقبالا كبيراً نظراً لإفتقار السوق الليبي لمثل هذه المشاريع العقارية الكبيرة وارتفاع الطلب على جميع أنشطة القطاع العقاري من مبان سكنية وتجارية ومبان للمكاتب، إضافة إلى تزايد الاستثمارات الأجنبية في البلاد. مشروع ضاحية كازابلانكا في منطقة غرب دمشق في سورية على الطريق الدولي بين سورية ولبنان.



وليد الثاقب يتحدث خلال اللقاء الصحافي

فهي أكثر حرية في الانطلاق والتنفيذ بلا قيود أو عوائق. حدثنا عن الشركة الخليجية المغاربية القابضة، متى تأسست وما مجال عملها بالتحديد؟ تأسست الشركة الخليجية المغاربية القابضة في نهاية عام 2005 برأسمال يبلغ 15 مليون دينار وهي تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء. وقد جاء تأسيس الشركة عبر تحالف عدد من كبرى الشركات الكويتية هي بيت التمويل الخليجي ومجموعة الخرافي وشركة مينا العقارية وشركة الامتياز للاستثمار وبيت الأوراق المالية وشركة عقار للاستثمارات العقارية وآخرين. أما مجال عمل الشركة فهو الاستثمار العقاري والصناعي والسياحي والصحي والخمفي في دول المغرب العربي، ونهدف عبر سلسلة مشاريعنا في المنطقة إلى أن نتبوا مكانة عالية ونصبح إحدى كبريات شركات الاستثمار العاملة وفق أحكام الشريعة الإسلامية في المغرب العربي. وأضيف أن «الخليجية المغاربية القابضة» تعمل وفق فلسفة استثمارية تهدف إلى تحقيق عائد مميز للمستثمرين، مع الاهتمام بالجودى الاقتصادية للملأ المراد الاستثمار به، حيث تسعى إلى تحقيق عائد مباشر للمجتمع عن طريق فتح مجالات الاستثمار وفرص العمل في مشاريع الشركة للأفراد والمؤسسات المحلية.

مشاريع الشركة

كيف تقيمون مشاريعكم بالوضع الحالي في ظل الأزمة المالية العالمية وانعكاسها على دول شمال أفريقيا؟ مشاريعنا التي سأتحدث عنها بالتفصيل لاحقاً

تنوع قاعدة المساهمين يعزز أداء الشركة

كما أننا استفدنا من علاقات المستثمرين الجيدة في نسج علاقات وتحالفات متينة مع العديد من الأطراف التجارية، إضافة إلى بناء علاقات ممتازة مع حكومات دول المغرب العربي التي رحبت بنا كمستثمرين جادين في إقامة مشاريع تساهم في تنمية الاقتصاد المحلي وتوفير فرص العمل للمواطنين.

شركتنا التابعة جزء من إستراتيجية الشركة

تابعة للخليجية المغاربية القابضة مع شركاء محليين استراتيجيين. والهدف من ذلك هو الاستفادة من الخبرات والكفاءات المحلية التي تكون عادة أكثر دراية بظروف الدولة المتواجدة فيها.

دول المغرب العربي تشكل سوقاً واعدة للاستثمار

ما يشكل فرصة استثمارية عالية المردود. كما أننا بعد دراسات متعمقة توصلنا إلى أن المخاطر في هذه الأسواق قليلة جداً نظراً لحدافة هذه الأسواق وحدافة المؤسسات المالية المختلفة فيها كالأسواق المالية والشركات الاستثمارية والتمويلية. وقد أثبتت الأزمة الاقتصادية والائتمانية العالمية صحة ذلك.

أشار الثاقب إلى أن قاعدة المساهمين في الشركة من مستثمرين مؤسسين مرموقين توفر دعماً كبيراً وقويلاً لنا خصوصاً في بدايتنا. فكون الشركة تجمع تحالفاً لعدد كبير من كبرى الشركات والعائلات التجارية فهذا وفر لنا دعماً لوجستياً في مشاريعنا الأولى وأعطانا بعداً أكبر عند التعامل مع الشركات الأخرى داخل وخارج الكويت،

أوضح الثاقب أن الشركة من خلال قيامها بتأسيس شركات في الدول التي تعمل فيها تسعى لتنفيذ استراتيجيتها الأساسية في عملها بدول المنطقة، وهي أن تقوم بإدارة مشاريعنا هناك عبر تأسيس شركات محلية

بحكم خبرتك الطويلة في قطاع المشاريع وكونكم شغلتم منصب رئيس جهاز المشاريع الكبرى ووكيل وزارة سابق كيف تنظرون للخطة التنموية التي وضعتها الحكومة وأقرها مجلس الأمة؟ الخطة التنموية التي وضعتها الحكومة وأقرها مجلس الأمة هي خطة طموح وتحتوي على الكثير من مشاريع البنية التحتية التي وضعت خططها وأنهيت دراساتنا منذ سنوات طويلة، لكن التنفيذ تعطل لأسباب كثيرة من بينها تأزم العلاقة بين المجلس والحكومة في السنوات الماضية. الحقيقة أن البلد يحتاج إلى مثل هذه المشاريع لتطوير البنية التحتية بما يواكب التطور السكاني والمعماري الحاصل، إضافة إلى أن تنفيذ الخطة بضخامتها وميزانيتها الكبيرة سيؤدي بلا شك إلى تحسن الوضع الاقتصادي وانتعاش البلد وهو أمر مطلوب بشدة وخصوصاً في ظل الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها منذ قرابة العامين.

الآن تعتقد صعوبة صرف مبلغ كبير خلال فترة زمنية كما تضمنتها الخطة؟ لا اعتقد أنه توجد مشكلة في ذلك من الناحية المادية فنحن والحمد لله بلد خير، والحكومة لديها وفر في الميزانية يقدر بالمليارات، كما أن ميزانية الخطة ستوزع على عدة أعوام وبالتالي لا اعتقد أنه يوجد أي مشكلة في موضوع توفر المال اللازم لتنفيذ الخطة، هذا من حيث الميزانية، ولكن لن يكون من المناسب اتباع نفس الإجراءات والدورة المستندة المعتادة بل يجب وضع آلية عمل جديدة تتناسب وحجم الميزانية الضخم بدلاً من إجراءات العمل التقليدية حتى يمكن تنفيذ الخطة في وقتها وبجناح، عدا ذلك قد ينفذ جزء بسيط من الخطة.

كيف تنظرون للمشاريع الكبرى من خلال عمل الحكومة؟ تحتاج فقط للقليل من الجديدة لدى السلطين التنفيذية والتشريعية، كما أرى أنه يجب أن تكون هناك خطة طويلة الأجل ولتكن 25 سنة ومعتمدة من السلطين وليس المطلوب خطة ردود فعل. والخطة طويلة الأجل موجودة فعلاً أعدتها بلدية الكويت وتسمى المخطط الهيكلي لدولة الكويت ولكنها لم تعتمد رسمياً منذ فترة طويلة. هذا النوع من الخطط لو تم اعتمادها ستكون في الطريق الصحيح الذي يؤدي إلى تحقيق الأهداف، فمن خلال هذه الخطة يمكن التعرف على عدد السكان المتوقع بالكويت بعد 25 سنة وما يمكن أن تحتاجه البلاد من بنية تحتية تخدم هذا العدد من السكان، فتصبح كل وزارة على دراية تامة بالمشاريع المطلوبة منها خلال تلك الفترة ووضوح الجدول الزمني لتنفيذ تلك المشاريع وكذلك الميزانيات المطلوبة.

القطاع الخاص وخطة التنمية

كيف يمكن أن يساهم القطاع الخاص في ذلك؟ بكل تأكيد القطاع الخاص جاهز للمساهمة متى ما أعطى الفرصة، فكما تعلمون الكثير من المشاريع الرائدة في العالم هي برؤوس أموال كويتية، والكثير منهم يرون أن الكويت أولى بهذه المشاريع، ولكن ما الحل إذا كان البلد طاردا لرأس المال، فلنعالج التشريعات بما يخدم نهضة الكويت وجعلها مركزاً مالياً وسنذهلون من أداء القطاع الخاص. كيف انعكس عملكم السابق بالمشاريع الكبرى على عملكم بمشاريع القطاع الخاص؟ الإنسان خبرة هائلة ومكثفة في تنفيذ المشاريع ومتابعاتها، حيث إنه توجد عدة جهات رقابية حكومية نقدم لها التقارير سواء المالية أو تقارير سير العمل، وهذا أكسبني خبرة كبيرة في مجالات التخطيط والإشراف والتنفيذ المالي والمبداي أو الإنشائي. وبالطبع ساعدتني هذه الخبرة في إدارة مشاريع الخليجية المغاربية القابضة، خصوصاً أنها كما تلاحظون مشاريع كبرى وبعضها عبارة عن ضواح سكنية متكاملة.

ما الفرق بين المشاريع التي تدار من قبل القطاع الخاص والتي يديرها القطاع الحكومي؟ الفرق بين مشاريع القطاع الخاص والقطاع الحكومي يتمثل أساساً في نقطتين برأيي، الأولى أن القطاع الخاص ليس لديه عبء البيروقراطية والروتين الذي يستشري في الجهاز الحكومي وبالتالي فإن وتيرة الإنجاز لدى القطاع الخاص تكون أعلى وأسرع لأن عامل الوقت مهم لديه ما يعنيه من أرباح أو خسائر في حال طالت مدة المشروع عن الفترة المحددة له. والنقطة الثانية في الفرق بين القطاع الخاص والحكومي هي كون مشاريع القطاع الحكومي تخضع لمعايير وحسابات سياسية في بعض الأحيان، في حين أن مشاريع القطاع الخاص لا تخضع لمثل هذه المعايير وبالتالي

مطلوب خطة طويلة الأجل على مدى 25 سنة ومعتمدة من السلطين

توقيت إدراجها في السوق «مناسب» ويمثل نقلة نوعية لمساهمي الشركة

نسعى لتنفيذ مشروع في ليبيا بقيمة 40 مليون دولار خلال العام الحالي بعد شراء الأرض

20 مليون دولار أصول الشركة و8 فلوس ربحية السهم عن 2009 ونسعى لتعزيز قدرات الشركة العام الحالي